

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية بالجزائر دراسة تحليلية لبرامج التأهيل للفترة 2001 - 2014

أ.د. خير الدين معطى الله * أ. سامية بزازي **

الملخص:

تزايد أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوما بعد يوم كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه رغم ذلك يواجه تحديات ورهانات كبيرة تعود أساسا لنقص التحكم في أنماط التسيير الحديثة، نقص رأس المال الذي يرضخ فيمؤسساته، إلى جانب غياب شبه كلي فيما يخص الاستثمار في البحث والاستشارة. من هنا، تبرز ضرورة التوجه والاعتماد على برامج التأهيل من أجل مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين تنافسيتها ودعم وضعية التسويق المحلي والخارجي بها، مما ينعكس إيجابا على تنمية قدرات الاقتصاد الوطني لرفع التحديات التي تواجهه.

وعليه، نسعى من خلال هذا المقال لإبراز وتقييم أثر برامج التأهيل للفترة 2001 - 2014 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدور التحويلي، التأهيل، برامج التأهيل.

Summary:

The importance of small and medium enterprises is growing day by day as stimulator for economic and social development; nevertheless it faces huge challenges and bets, due mainly to the lack of control in modern management styles, lack of capital, along with the almost entire absence of investment in research and counselling. As a result, there is need to follow and rely on upgrade programs in order to accompany the small and medium enterprises to improve their competitiveness and to support the status of local and external marketing in them, which will reflect positively on the development of the capacity of national economy

* أستاذ التعليم العالي، جامعة 08 ماي 1945 - قلمة.

** أستاذة مساعدة - أ - جامعة 08 ماي 1945 - قلمة.

in order to increase the challenges facing it.

Accordingly, we seek through this article to highlight and evaluate the impact of the upgrade programs for the period 2001 – 2014 for small and medium Algerian enterprises.

Key words: Small and medium enterprises, development role, upgrade programs, the impact.

المقدمة:

احتلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مميزة وأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، نظرا لما لها من نتائج إيجابية عديدة في مرحلة التحول الاقتصادي، الأمر الذي جعلها توفر حافزا قويا للاهتمام بتوفير البيئة المناسبة والخدمات اللازمة للتشجيع على المبادرة بإذائها ودعم المتواجدة منها، من خلال محاولة التقليل من المشاكل والصعوبات التي تعيقها.

الأمر الذي استدعى ضرورة المباشرة بتبني برامج للتأهيل لجعلها قادرة على المنافسة محليا ودوليا في ظل الانفتاح الاقتصادي، ما تجسد من خلال تبني الدولة الجزائرية العديد من برامج التأهيل في الفترة 2001-2014.

انطلاقا من الطرح السابق فإن ورقتنا البحثية سوف تسعى للإجابة عن الإشكال الآتي:

هل استطاعت برامج التأهيل التي تبنتها الدولة الجزائرية خلال الفترة 2001 - 2014 تحقيق الدور المنوط بها في الارتقاء بالدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
لدراسة الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2014.

المحور الثالث: دراسة تقييمية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001 - 2014.

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

النموذج التنموي لأغلب الدول، يعتمد حاليا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد الحلول المثلى التي يمكن الاعتماد عليها.

أولاً: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 - مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى أو حتى داخل الدولة الواحدة باختلاف النشاط التي تنتمي إليه. في هذا الصدد، وضع المشرع الجزائري التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال القانون رقم 01 - 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المواد 4، 5، 6 و 7⁽¹⁾ كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09 عمال	أصغر من 20 مليون دج	أصغر من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أصغر من 200 مليون دج	أصغر من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المواد 5، 6، 7 من القانون 01-18 الموافق ل 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2 - أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تظهر من خلال⁽²⁾:

- لها قدرتها على توليد فرص العمل أكثر توفراً واستدامة؛
 - لها الاسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى؛
 - لها الاسهام في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية؛
 - لها توفير السلع والخدمات للفئات ذات الدخل المحدود.
- ثانياً: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

1 - تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001 - 2013).
لدراسة ذلك نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001 - 2013.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م. عمومية	778	778	778	778	874	739	666
م. خاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269809	293946
صناعات التقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222	116347
المجموع	245348	261853	288577	312959	342788	376770	410959
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013 *	
م. عمومية	626	591	557	572	561	547	
م. خاصة	292013	455398	618515	658737	686825	747387	
صناعات التقليدية	126887	169080	—	—	—	—	
المجموع	419526	625069	619072	659309	687386	747934	

*Données du 1^{er} semestre 2013

Source: Elaboré par nous-même selon:

- Site internet du ministère des PME et de l'artisanat : bulletin d'information économique pour les années 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2009.

- Site internet du ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la Promotion de l'investissement, bulletin d'information économique pour les années 2010, 2011, 2012

- Site internet du ministère du développement industriel et de la Promotion de l'investissement, bulletin d'information économique pour l'année 2013.

من الجدول السابق يمكننا الوقوف على الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعود بصفة أساسية إلى التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تفوق نسبة 99 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول لسنة 2013 في حين شهدت مؤسسات القطاع العام استقراراً نسبياً.

2 - الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: للوقوف بصورة أكثر وضوحا على الدور التنموي الذي تؤديه هذه المؤسسات في الجزائر، سنورد مدى مساهمتها في بعض المتغيرات الاقتصادية كالتالي:

أ - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر الوسائل الفعالة في التقليل من حجم البطالة، وذلك عن طريق جذب اليد العاملة وتوفير مناصب الشغل.

المجدول رقم (03): تطور مناصب الشغل الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2004-2013.

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
م. عمومية	71826	76283	61661	57146	52786
م. خاصة	592758	888829	977942	1064983	1233073
صناعات التقليدية	173920	192744	213044	233270	254350
المجموع	838504	1157856	1252647	1355399	1540209
السنة	2009	2010	2011	2012	2013 *
م. عمومية	51635	48656	50467	48415	46132
م. خاصة	1363444	1577030	1676111	1728046	1869363
صناعات التقليدية	341885	—	—	—	—
المجموع	1756964	1625686	1724196	1776461	1915495

*Données du 1^{er} semestre 2013

Source: Elaboré par nous-même selon:

- Site internet du ministère des PME et de l'artisanat : bulletin d'information économique pour les années 2004, 2005, 2006, 2007, 2009.

- Site internet du ministère de l'industrie, de la petite et moyenne et de la Promotion de l'investissement, bulletin d'information économique pour les années 2010, 2011, 2012

- Site internet du ministère du développement industriel et de la Promotion de l'investissement, bulletin d'information économique pour l'année 2013.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 الزيادة في عدد العمال من عام لآخر، حيث وصل عدد العمال بها خلال السداسي الأول لسنة 2013 إلى 1915495 عامل بمعدل تطور وصل إلى 7.82 % مقارنة بسنة 2012. وهذا العدد عرف زيادة تقدر ب 1076991 عامل مقارنة بسنة 2004 أي بمعدل تطور يقدر ب 128.44 % ويعود ذلك إلى الجهود المبذولة التي تقوم بها الدولة والجهات المسؤولة وهو ما يعكس بصورة واضحة تعداد هذا النوع من المؤسسات.

ب - مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي: هذه المساهمة موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): مساهمة القطاع العام والخاص خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2011 (الوحدة: مليار دج)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قطاع خاص	481.5	505	550.6	598.65	651	704.05
قطاع عام	1560.2	1679.1	1884.2	2146.75	2364.5	2740.06
إجمالي الناتج الداخلي الخام	2041.7	2184.1	2434.8	2745.4	3015.5	3444.11
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	
قطاع خاص	749.86	686.59	4162.02	4681.68	5137.46	
قطاع عام	3153.77	3551.33	816,80	827,53	923.34	
إجمالي الناتج الداخلي الخام	3903.63	4237.92	4978,82	5509.21	6096,8	

Source: Elaboré par nous-même selon:

- Site internet du ministère des PME et de l'artisanat : bulletin d'information économique pour les années 2005, 2006, 2007, 2009.

- Site internet du ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la Promotion de l'investissement, bulletin d'information économique pour les années 2010, 2011, 2012

يتضح من الجدول رقم (04) أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر إذ يشارك القطاع بنسبة قدرت في سنة 2011 بـ 84.26 % وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 5137.46 مليار دج وتوزع على وجه الخصوص في النشاط الزراعي، البناء، النقل والتجارة.

ج - مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: للوقوف على ذلك نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2011 (الوحدة: المليار دج)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القطاع الخاص	1486.8	1585.31	1784.49	2038.84	2239.56	2605.68
القطاع العام	258,7	286.79	312,47	344.87	367,54	431.86
إجمالي الناتج الداخلي الخام	1745.5	1872.1	2096.96	2383.71	2607,10	3037.54
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	
القطاع الخاص	29860.7	3363.16	3954.5	4450.76	4895,64	
القطاع العام	420,86	418.9	432.05	340.56	528.51	
إجمالي الناتج الداخلي الخام	30281.56	3782.06	4386.55	4791.32	5424.15	

Source: Elaboré par nous-même selon:

- Site internet du ministère des PME et de l'artisanat : bulletin d'information économique pour les années 2005, 2006, 2007, 2009.

- Site internet du ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la Promotion de l'investissement, bulletin d'information économique pour les années 2010, 2011, 2012

الجدول أعلاه، يوضح المساهمة المستمرة والمتزايدة في القيمة المضافة التي بلغت 5424.15 مليا دينار سنة 2011 ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 210.75 % مقارنة بسنة 2001، تعود هذه الزيادة بصورة واضحة للقطاع الخاص أين مثلت نسبة مساهمته 90.25 % سنة 2011 من إجمالي مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

د - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات بالجزائر خلال الفترة 2001 - 2013.

تخفرت الدولة مجهوداتها لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات على اعتبار أنها تشكل ما تفوق نسبته 85 % من إجمالي النسيج المؤسسي بها.

المجدول رقم (06): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خلال الفترة 2001-2013 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

الميزان التجاري	الصادرات			الواردات	السنوات
	نسبة صادرات PME لإجمالي الصادرات	صافي PME	إجمالي الصادرات		
9192	%3.38	648	19132	9940	2001
6816	% 3.89	734	18825	12009	2002
11078	% 2.73	673	24612	13534	2003
13775	% 2.43	781	32083	18308	2004
25644	% 1.97	907	46001	20357	2005
33157	% 2.16	1184	54613	21456	2006
32532	% 2.21	1332	60163	27631	2007
39819	% 2.44	1937	79298	39479	2008
5900	% 2.36	1066	45149	39294	2009
16581	% 2.67	1526	57053	40472	2010

26242	% 2.80	2062	73489	47247	2011
27180	% 2.95	2187	73981	46801	2012
7557	% 3.90	1403	35907	28350	*2013

* Données du 1^{er} semestre 2013

Source: Elaboré par nous-même selon:

- Site internet du ministère des PME et de l'artisanat : bulletin d'information économique pour les années 2004, 2005, 2006, 2007, 2009.
- Site internet du ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la Promotion de l'investissement, bulletin d'information économique pour les années 2010, 2011, 2012
- Site internet du ministère du développement industriel et de la Promotion de l'investissement, bulletin d'information économique pour l'année 2013.

المجدول رقم 06 يؤكد المساهمة الضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات والتي لم تتجاوز 3% في أغلب فترة الدراسة وهو ما يستدعي ضرورة بذل المزيد من المجهودات للارتقاء بدورها في جانب التصدير.

رغم الدور الذي تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الجزائري نجد أنها في المقابل تواجه العديد من الصعوبات التي تحول دون تأديتها للدور المنوط بها. والتي نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر النقاط التالية:

✓ الصعوبات المتعلقة بالعقار: وهنا لا يخفى علينا المجهودات المبذولة من قبل الدولة، حيث حاولت التقليل من مشكلة العقار فأنشأت CALPI عوضت لاحقا بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) سنة (3) 2001⁽³⁾.

✓ مشكلة التمويل: يبقى مشكل تمويل PME في الجزائر أحد العوامل المعقدة في حياة هذه المؤسسات نظرا للعلاقات السيئة بينها وبين البنوك، في ظل غياب آلية تغطية المخاطر المتصلة بالقروض الممنوحة⁽⁴⁾.

✓ معوقات تسويقية وغياب الدعم للمنتوج المحلي: تعاني هذه المؤسسات العديد من المشاكل التسويقية إلى جانب عدم توفر الحماية اللازمة للمنتوج الوطني في ظل إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية بأقل الأسعار⁽⁵⁾.

✓ معوقات أخرى: إضافة إلى ما سبق من تحديات ومعوقات نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني كذلك من غياب الثقافة المؤسسية وقدم

النمط التسييري، نظرا لضعف تأهيل العاملين بها ما يفسر صعوبة التحكم في التكنولوجيا⁽⁶⁾.

المحور الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2014.

لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، أعدت السلطات والهيئات القائمة على هذا القطاع جملة من البرامج الوطنية لتأهيل مؤسساته بغية الارتقاء بدورها التنموي.

أولا: الإطار النظري لعملية التأهيل.

1 - مفهوم التأهيل: يقصد بالتأهيل كذلك "مختلف العمليات التي تعمل على رفع القيم، وتطبيق الأسس الإدارية السليمة التي تؤدي لرفع أداء المؤسسة إلى مستوى يرتقي لمنافستها في المستقبل في فترة زمنية محددة"⁽⁷⁾.

عليه، عملية التأهيل هي مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة التي تهدف أساسا إلى ترقية وتطوير الأداء المؤسساتي لتمكين المؤسسات على اختلاف نشاطها من القدرة على المنافسة في محيط متغير باستمرار.

هنا تجدر الإشارة إلى أن برامج التأهيل تعتمد على نوعين من برامج الدعم تمثل في⁽⁸⁾:

① تحسين بيئة الأعمال: من خلال إزالة بعض القيود التي من شأنها أن تساهم في تغيير بيئة الأعمال؛

② الدعم المباشر للمؤسسات: لا بد أن تركز هذه البرامج على المؤسسات نفسها، والنسيج الصناعي ككل.

2 - أهداف برامج التأهيل: إن القيام بعمليات التأهيل يهدف أساسا لتأهيل المسيرين خاصة المسؤول الأول في المؤسسة نظرا لضعف التكوين لدى هذه الفئة وعدم كفاءتها في الكثير من المؤسسات خاصة في الدول النامية، كما يهدف كذلك إلى عصنة المحيط الاقتصادي، وتحسين تنافسية المؤسسات من جهة، مما يعمل على ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة⁽⁹⁾.

ثانيا: برامج التأهيل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001 - 2014.

عرفت عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لحد الآن خمسة برامج للتأهيل منها ما هو وطني ومنها ما هو مشترك في إطار الشراكة الأوروبية، سنحاول التعرف عليها من خلال العنصر الآتي حسب تسلسلها الزمني:

1 - برنامج التأهيل الصناعي (2002 - 2006): نص قانون المالية 2000 على اذشاء حساب يوجه لتغطية المساعدات المالية الموجهة لتأهيل المؤسسات الصناعية والمؤسسات المرتبطة بالصناعة برعاية "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" بإشراف اللجنة

الوطنية للتنافسية الصناعية. يتضمن مرحلة أولى تعنى بالتشخيص الاستراتيجي للمؤسسة ومرحلة ثانية يتم فيها تنفيذ إجراءات برنامج التأهيل⁽¹⁰⁾. وتستفيد منه المؤسسات الجزائرية التي تملك خبرة تفوق 03 سنوات ذات أداء مالي موجب، وتشغل على الأقل 30 عاملا و 10 عمال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹¹⁾.

2 - برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPmeI (2002 - 2007): في إطار تفعيل الشراكة الأوروبية متوسطة مع الجزائر والعمل على انجاحها تم وضع مجموعة من البرامج الخاصة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أهمها برنامج ميدال الذي وضع أساسا لتحسين القدرة التنافسية لهذا النوع من المؤسسات⁽¹²⁾. يتم وفق ثلاث خطوات متتالية تبدأ من التشخيص الأولي، ثم تحديد مساهمة المؤسسات المالية والبنكية ليم في الأخير تقديم الدعم للهياكل القاعدية⁽¹³⁾. تستفيد منه المؤسسات التي تنشط في القطاع الصناعي او الخدمات ذات العلاقة به ولها فترة نشاط لا تقل عن 3 سنوات مسجلة لدى CNAS كما تشغل 20 عاملا على الأقل بصفة دائمة⁽¹⁴⁾.

3 - البرنامج الوطني للتأهيل (2006 - 2010): يعد هذا البرنامج كبرنامج مكمل للبرنامج الوطني للتأهيل الصناعي وداعما لبرنامج ميدال I القائمين. سير من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم الشروع في تطبيقه فعليا سنة 2006 لمدة 05 سنوات. علما أن إجراءات تنفيذ البرنامج لا تختلف عن برنامج التأهيل الصناعي فقط يضاف إليها ضرورة موافقة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خطة البرنامج والسهر على تنفيذها.

يهدف لتحقيق جملة من الأهداف العامة يتم بدعم الجانب التكنولوجي بالمؤسسة مما يساعد على تعزيز تنافسيتها، إلى جانب الأهداف الخاصة التي تساعد على إعداد وتنفيذ سياسة وطنية للتأهيل⁽¹⁵⁾. تستفيد منه المؤسسات خاضعة للقانون التجاري، لها فترة نشاط تقدر بسنتين على الأقل بهيكل مالي متوازن، وتوظف 20 عاملا أول أقل⁽¹⁶⁾.

4- برنامج IEDPme (2009 - 2012): بعد انتهاء فترة البرنامج IEDPme سنة 2008، قررت الحكومة الجزائرية والاتحاد الأوروبي بداية من 2009 وضع برنامج جديد لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بغطاء مالي تساهم فيه الحكومة الجزائرية بـ 3 مليون أورو والاتحاد الأوروبي بـ 40 مليون أورو. يهدف لتعزيز إنجازات البرامج السابقة، والعمل على دعم السوق الداعمة للتأهيل مما يساعد على تحسين جودة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁷⁾. ركز على ثلاثة محاور أساسية أولها خاص بالدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والثاني دعم نظام الجودة في قطاعات معينة أما الأخير فخصص لدعم المؤسسات المساعدة⁽¹⁸⁾.

5- برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة (2010 - 2014):

اعتمدته الحكومة الجزائرية يوم 11 جويلية 2010 خلال الاجتماع الوزاري الذي تحددت من خلاله الخطوط العريضة للبرنامج، مستوى المساعدات الممنوحة والقطاعات المعنية به والمعايير الواجب تطبيقها. خصص له غلاف مالي يقدر بـ 386 مليار دينار جزائري⁽¹⁹⁾. يهدف لتأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط على الأقل منذ سنتين، يركز على التأهيل التكنولوجي والجانب التسويقي لها مما يعمل على تحسين تنافسية هذا النوع من المؤسسات⁽²⁰⁾. يتم انجازه وفق محاوره الثلاثة المتمثلة في عمليات التشخيص، التدريب والمساعدات التقنية والاستثمارات المادية واللامادية⁽²¹⁾.

المحور الثالث: دراسة تقييمية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2014.

بعد الاطلاع على مختلف برامج التأهيل خلال الفترة 2001-2014 بمختلف أهدافها المسطرة وشروطها، سنحاول من خلال هذا المحور الوقوف على مختلف النتائج المحققة للوقوف على الإنجازات والصعوبات التي مرت بها البرامج السابقة.

1 - تقييم نتائج برنامج التأهيل الصناعي (2002 - 2006): ستمعملية التقييم ستم وفقا لمراحل البرنامج كالآتي:

الجدول رقم (07): نتائج برنامج التأهيل الصناعي (2002 - 2006)

المجموع	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	نوع الملفات	
406	171	235	المقبوضة	مرحلة التشخيص
396	166	230	المعالجة	
290	135	155	المحتفظ بها	
106	31	75	المرفوضة	
143	54	89	المقبولة	مرحلة التنفيذ المخطط الوطني للتأهيل
142	53	89	المعالجة	
137	52	85	المستفيدة	
50	01	04	المرفوضة	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- حسين يحيى، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر

تحليل الجدول:

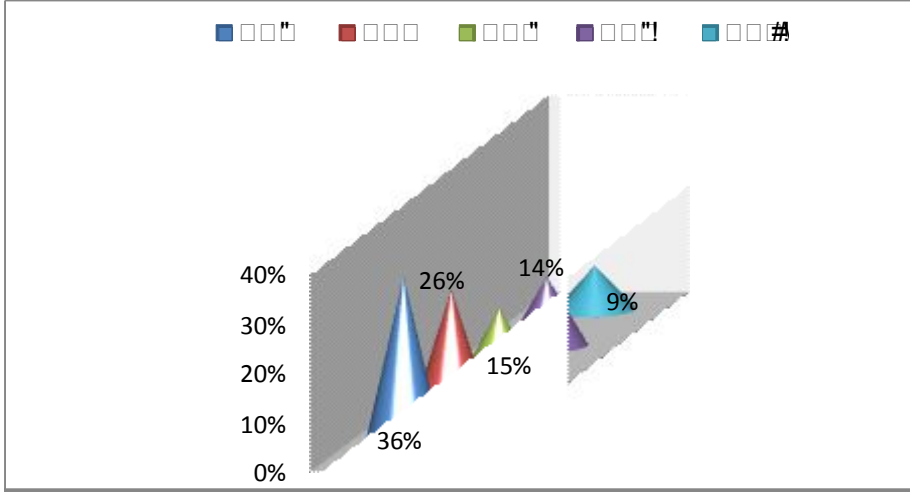
أ - مرحلة التشخيص الاستراتيجي للمؤسسة: نلاحظ الاقبال الضعيف على برنامج التأهيل إذ استقبلت اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية 406 ملف، بعد عملية المعالجة احتفظت بـ 290 ملف فقط. وقامت برفض ما نسبته 26,76% لعدم استيفاء هذه المؤسسات للشروط المحددة. ويتنوع نشاط 290 ملف المحتفظ به كما الآتي:

ب - مرحلة تنفيذ إجراءات برنامج التأهيل: تبن نتائج هذه المرحلة معالجة 142 ملف فقط من أصل 290 ملف محتفظ به في المرحلة السابقة وهو ما يقارب نسبة 49% ويعود ذلك أساسا إلى طول آجال تشكيل الملفات بالنسبة للمؤسسات سواء تعلق الأمر بالشهادات البنكية أو بسبب تأخر الإجابات المقدمة عند طلبهم للقرض من طرف البنك⁽²²⁾. لتقرر اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية بعد المعالجة والدراسة منح المساعدات لـ 137 مؤسسة.

2 - تقييم نتائج برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPme I (2002 - 2007): تشير الإحصائيات إلى تقديم 716 طلب للاستفادة من البرنامج، إلا أن 35.75% من هذه الطلبات أي ما يعادل 256 مؤسسة تخلت عن البرنامج بعد مرحلة التشخيص الأولي، و18 مؤسسة أخرى، ولأسباب متعددة، كان من المفروض أن تدخل حيز التنفيذ إلا أنها انسحبت بعد المرحلة الثانية للتشخيص.

عليه في النهاية، نجد أن 442 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تمكنت من إنهاء على الأقل المرحلة الأولى من عملية التأهيل، أين تم تسجيل 2008 عملية تدخل عبر كامل التراب الوطني منها 552 تشخيص أولي، 470 تشخيص، 874 عملية تأهيل، 07 دخلات مختلفة، 132 تدخل تم إلغاؤه أو التخلي عنه⁽²³⁾.

الشكل رقم (01): المحاور الأساسية للتدخلات ببرنامج EDPme I



Source : SouhilaGhomari, «Impact des programmes du Mise à Niveau surla compétitivité des entreprises Algériennes», thèse pour l'obtention du doctorat en sciences de gestion, faculté des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, université Abou – Baker BELKAID, Tlemcen, Algérie, 2014 / 2015, p 247

علما أن هذه العمليات تمت ضمن المؤسسات التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات ذات العلاقة بالصناعة. وتحوّرت هذه التدخلات حول 05 محاور أساسية في المؤسسة تتوزع بين عمليات التسيير، الإنتاج، دعم الجودة، التمويل والتسويق كما هو موضح في الشكل المقابل.

3 - تقييم نتائج البرنامج الوطني للتأهيل (2006 - 2010).

يعتبر هذا البرنامج مكمل لبرنامج التأهيل الصناعي وداعما لبرنامج EDPme I، سخرت له إمكانيات مالية معتبرة (مليار دج سنويا)، حدد له هدف أساسي يتمثل في تأهيل 1000 مؤسسة سنويا خلال فترة البرنامج.

إلا أن النتائج المحققة حتى نهاية 2010 تبقى بعيدة جدا عن الأهداف المسطر كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (08): نتائج البرنامج الوطني للتأهيل (2006 - 2010)

المجموع	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	نوع الملفات	
499	245	254	المقبوضة	مرحلة التشخيص
491	237	254	المعالجة	
355	187	168	المحتفظ بها	
136	50	85	المرفوضة	
204	97	107	المقبولة	مرحلة التنفيذ المخطط الوطني للتأهيل
204	97	107	المعالجة	
199	97	102	المستفيدة	
13	00	05	المرفوضة	

Source : Elaboré par nous-même à partir des données de la thèse: Souhila Ghomari, OP cit, p 243.

الجدول 08، يبين أنه لغاية ديسمبر 2010، استفادت فقط 199 مؤسسة من عمليات التأهيل. علما أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تلقت 499 طلب، احتفظت في مرحلة التشخيص بـ 355 طلب (أي 71.14%) وقامت برفض 136 ملف نظرا لعدم تحقيقها للشروط الضرورية للانخراط في البرنامج. في المقابل نجد أنه من بين 355 ملف محتفظ به في المرحلة الأولى احتفظت فقط بـ 204 ملف وقامت بمعالجتها في المرحلة الثانية، لتعلن في النهاية عن رفض 13 ملف واستفادة 199 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من عملية التأهيل، 51.25% منها مؤسسات عمومية و 48.75% منها مؤسسات خاصة. إذن فالبرنامج لم يحقق سوى 4% من الأهداف المسطرة.

4 - تقييم نتائج برنامج IIEDPme (2009 - 2012).

يعد برنامج EDPme II برنامج مكمل لـ EDPme I، سعت الجهات المسؤولة إلى تحقيق الأهداف المسطرة، إلا أننا نجد أنها تمكنت من تحقيق البعض منها دون البعض الآخر، وهو ما تجسده النتائج التالية⁽²⁴⁾:

« اختيار 100 مؤسسة للاستفادة من البرنامج، بينما استهدف هذا الأخير تأهيل 500 مؤسسة في البداية؛

إطلاق مناقصة بـ 10.5 مليون أورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

إعداد سوق الخدمات بـ 07 مليون أورو من أجل الدعم التقني. عليه، يمكننا القول أن البرنامج EDPmeII لم يحقق سوى 20% من الأهداف المسطرة فيما يتعلق بالمؤسسات المقرر دعمها ومساندتها، إلا أنه تمكن من تحقيق جزء من الأهداف المسطرة فيما يتعلق بدعم نظام الجودة ومحاولة وضع أسس التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 5- تقييم نتائج برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة (2010 - 2014)

يعد برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة أحدث برامج التأهيل المعتمدة في الجزائر، أوكل للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME لتنفيذه و ضمان متابعته. وفيما يتعلق بالنتائج المسجلة منذ انطلاق البرنامج إلى غاية 15 أكتوبر 2014 يمكن عرضها من خلال الجول والشكل التالي: الجدول رقم (09): توزيع الملفات المودعة لدى ANDPME

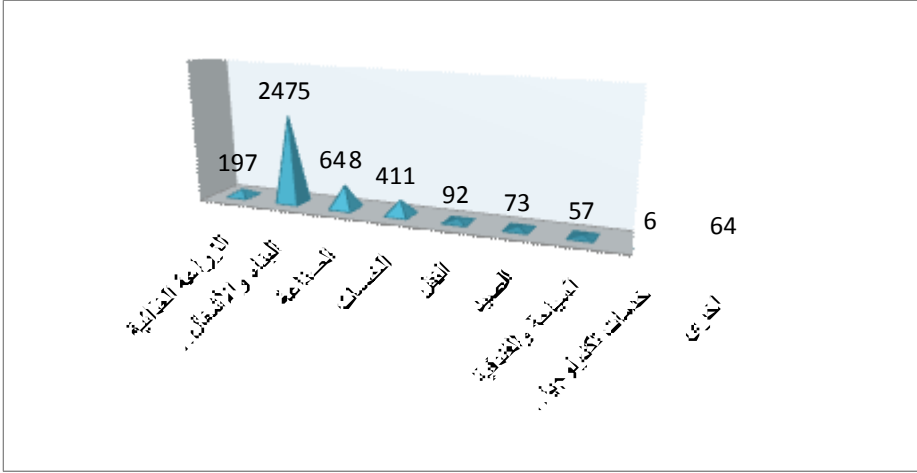
نوع الملف	الملفات	
	العدد	النسبة (%)
المقبولة	2081	51,73
المؤجلة	535	13,30
المرفوضة	1407	34,97
المجموع	4023	100

Source :«Programme nationale de mise à niveau Andpme»,sur le site :

<http://fr.slideshare.net/CabinetCherifiEtudes/programme-nationale-de-mise-niveau-andpme>,le : 19/10/2015

الجدول أعلاه، يوضح أنه إلى غاية 15 / 10 / 2014 استقبلت الوكالة 4023 ملف، تم قبول 2081 ملف (51.73%) للقيام بعمليات التأهيل وهو ما يمثل 10.40% فقط من الهدف المسطر (20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة).

الشكل رقم (02): توزيع الملفات المودعة لدى ANDPME حسب قطاع النشاط



Source : «Programme nationale de mise à niveau Andpme»,op.cit

الشكل السابق يبين أن أغلب الملفات المودعة لدى الوكالة إلى غاية 2014/10/15 تابعة للقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تفوق 61% يليه قطاع الصناعة، والخدمات والزراعة الغذائية بـ 16.10%، و 10.22% و 4.9% على التوالي ليحتل قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال المرتبة الأخيرة.

الخاتمة:

بناءً على ما تم عرضه وتحليله خلال هذه الورقة البحثية يتضح لنا أن كل برامج التأهيل المعتمدة خلال الفترة 2001 - 2014 لم تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة. وهو ما ترجم بضرورة وضع برنامج جديد لتجاوز نقائص البرنامج الذي يسبقه. ويعود ذلك بجملة من العقبات التي واكبت عملية تنفيذ هذه البرامج نذكر منها:

- ارتفاع تكلفة برامج التأهيل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي مثلت أكثر من 95% من إجمالي PME في الجزائر وعدم تكييفها مع شروط برامج التأهيل من جهة ثانية أدى لعزوفها عن الاستفادة من برامج التأهيل؛
- كثرة الإجراءات المتعلقة بإعداد الملف خلال مراحل التأهيل خاصة تلك التي لها علاقة بعملية التمويل؛
- ضعف نظم المعلومات إلى جانب قلة مكاتب الدراسات والخبرات، مما يعكس غياب برامج التكوين والتدريب؛

عدم قدرة الوكالة الوطنية المكلفة لعملية التأهيل على تأدية دورها نظرا لضعف وقلة الإمكانيات المادية والبشرية.

عليه، حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيام بدورها في عملية التنمية، خاصة في ظل التطور الملحوظ الذي يشهده تعداد هذا النوع من المؤسسات في السنوات الأخيرة، أصبح من الضروري تهيئة الظروف الملائمة لذلك. وفي هذا الصدد نوصي بما يلي:

✍ العمل على تهيئة الأرضية الملائمة لبرامج التأهيل قبل الشروع في تنفيذها؛

✍ ضرورة وضع الشروط الملائمة لبرامج التأهيل التي تتناسب مع طبيعة وخصائص PME في الجزائر.

❖ المراجع والاحالات:

1- المادة 04، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة يوم 15 ديسمبر 2001، ص 05.

2- أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، "الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص - ص 44-47.

3- سامية بزازي، "البدائل التحويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة لبعض التجارب الدولية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010 / 2011، ص 200.

4- عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، "التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 136، 137.

5- ياسين بوضاموز، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2010 / 2011، ص 90.

6- الشريف غياط، محمد بوقوم، "التجربة الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، مجلة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية، سوريا، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 138، 139.

7- Abdelhak Lamiri, «**Management de l'information: redressement et mise à niveau des entreprises**», OPU, Alger, Algérie, 2003, P 171.

8- Arlène ALPHA, «**Enseignements de quelques programmes de mise à niveau pour une application au secteur agricole et agroalimentaire en Afrique de l'Ouest**», Article présenté au Séminaire régional sur :« **la détermination des mesures d'accompagnement et de mise à niveau pour le secteur agricole et alimentaire dans le cadre de l'APE Afrique de l'Ouest**», présidé par: Communauté Economiques des Etats de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), Union Economique et Monétaire Ouest Afrique (UEMOA), à DAKAR, du 3-5 juillet 2007, p 02.

9- أمين عبد القادر عياش، "أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير مذكورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 / 2007، ص 88.

10- مليكة زغيب، حياة نجار، "إشكالية تأهيل المؤسسات الاقتصادية بين العصرية والعولمة: نظرة مستقبلية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 22 و 23 أبريل 2003، ص 136.

11- Fonds de promotion de la compétitivité industrielle, «**projet dispositif de Mise à Niveau**», ministère de l'industrie et de la restructuration, Alger, 2000, P21.

12- منى مسغوني، "نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص 131.

13- Ait Si Said, «**LES DISPOSITIFS DE MISE A NIVEAU DE LA PME MAGHREBINE : TUNISIE, MAROC ET L'ALGERIE**», sur le site : www.ummtto.dz/IMG/pdf/Ait_sisaid.pdf , consulté le: 02/09/2015.

14- سليمة غدير أحمد، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميد"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد

09، 2011، ص 136.

15- مريم والي، "إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، الجزائر، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 269.

16- ابتسام بوشريط، "آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/2010، ص 58.

17- Ibid , PP 14, 15.

18- **Rapport annuel de la coopération UE-Algérie**, délégation de l'Union européenne en Algérie, EL-Biar, Alger, 2009, P14.

19- «**Mise à Niveau des petites et moyennes entreprises**», publication de l'Institut de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la Promotion de l'investissement, 2012, p 02.

20- حديبة مداس، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي: 05 و 06 ماي 2013، ص 07.

21- Ibid , P 03.

22- ابتسام بوشريط، مرجع سبق ذكره، ص 125.

23- SouhilaGhomari, «**Impact des programmes d Mis à Niveau sur la compétitivité des entreprises Algériennes**», thèse pour l'obtention d'un doctorat en sciences de gestion, faculté des sciences économiques, de gestion et sciences commerciales, université Abou – Baker BELKAID, Tlemcen, Algérie, 2014 / 2015, p p 247, 248.

24- حسين يحيى، "قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012 / 2013، ص 233.